

دور مؤشرات العمق المالي في تحقيق الاستقرار المصرفي - دراسة تحليلية في القطاع المصرفي العراقي

ليلى عبدالكريم محمد، سجي فتحي محمد يونس
أستاذ مساعد دكتور، إدارة المصارف، جامعة الموصل، العراق

جمال هداش محمد

أستاذ دكتور، إدارة مالية، جامعة تكريت، العراق
jamal55@tu.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل الأثر المتبادل بين مؤشرات العمق المالي والاستقرار المصرفي في العراق خلال المدة (2014-2023)، من خلال بناء نموذج قياسي لاختبار العلاقات الجزئية (الفرعية) والمركبة (الكلية) بين هذه المؤشرات، وبناءً على ذلك فقد تم استخدام ثلاث مؤشرات للعمق المالي وهي (الائتمان إلى الناتج المحلي، ائتمان القطاع العائلي، الائتمان إلى الودائع) وثلاث مؤشرات للاستقرار المصرفي وهي (كفاية رأس المال، تغطية السيولة، القروض المتعثرة)، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف النماذج القياسية عبر برنامج Eviews، وقد أظهرت النتائج على وجود علاقات ارتباط وأثر معنوية بين مؤشر العمق المالي المركب ومؤشر الاستقرار المصرفي المركب، وأكدت النتائج أن نسبة الائتمان إلى الودائع تُعد الأكثر تأثيراً في مؤشرات الاستقرار المصرفي، سواء بشكل إيجابي (في تغطية السيولة) أو سلبي (في كفاية رأس المال ونسبة التعثر المصرفي). ويوصي البحث بضرورة تحسين جودة الائتمان وتوسيع نطاق الشمول المالي، بما يعزز متانة النظام المصرفي على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: العمق المالي، الاستقرار المصرفي، الائتمان إلى الودائع.

The Role of Financial Depth Indicators in Achieving Banking Stability - An Analytical Study of the Iraqi Banking Sector

Layla Abdulkarim Mohammed, Saja Fathi Mohammed Younis

Assistant Professor, Department of Banking, University of Mosul, Iraq

Jamal Hadash Mohammed

Professor, Department of Financial Management, University of Tikrit, Iraq

jamal55@tu.edu.iq

Abstract

This research aims to analyze the mutual impact between financial depth and banking stability indicators in Iraq during the period (2014-2023), by building a standard model to test the partial (sub) and complex (total) relationships between these indicators, Accordingly, three indicators of financial depth were used, namely (credit to GDP, household sector credit, credit to deposits) and three indicators of banking stability, namely (capital adequacy, liquidity coverage, and non-performing loans). The research relied on the descriptive analytical approach with the use of standard models via the Eviews program, the results showed a significant correlation and impact between the composite financial depth index and the composite banking stability index. The results confirmed that the credit-to-deposit ratio has the greatest impact on banking stability indicators, whether positively (in liquidity coverage) or negatively (in capital adequacy and the banking default rate). The study recommends improving credit quality and expanding financial inclusion, thus enhancing the long-term resilience of the banking system.

Keywords: Financial Depth, Banking Stability, Credit to Deposit.

المقدمة

يمثل الاستقرار المصرفي ركيزة أساسية لبناء نظام مالي قوي يُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وضمان سلامة المعاملات المالية، لا سيما في الاقتصادات التي تمر بمراحل إعادة هيكلة كالاقتصاد العراقي. ومع تزايد أهمية التوسع في تقديم الخدمات المالية والائتمانية، تبرز مؤشرات العمق المالي بوصفها أداة فاعلة لقياس مدى تطور الوساطة المالية، وقدرتها على الوصول إلى كافة شرائح الاقتصاد.

وفي العراق، ورغم ما تحقق من خطوات إصلاحية على مستوى البنية التحتية للقطاع المصرفي، إلا أن التحديات ما زالت قائمة في تحقيق التوازن بين توسيع القاعدة الائتمانية من جهة، والحفاظ على الاستقرار المصرفي من جهة أخرى. ويسعى البحث إلى تحليل العلاقة التبادلية بين مجموعة من مؤشرات العمق المالي الفرعية المتمثلة بـ (نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي، ونسبة ائتمان القطاع العائلي، ونسبة الائتمان إلى الودائع) ومؤشرات الاستقرار المصرفي المتمثلة بـ (كفاية رأس المال، وتغطية السيولة، ونسبة القروض المتعثرة)، فضلاً عن اختبار مدى تأثير المؤشر المركب للعمق المالي على الاستقرار المصرفي المركب.

أن توسع الوساطة المالية، حين يتم وفق أسس تنظيمية محكمة، يمكن أن يُسهم في دعم الاستقرار المالي. أما إذا تم التوسع دون مراعاة لمتطلبات السلامة المصرفية، فإنه قد يتحول إلى عامل تهديد يُضعف قدرة المصارف على مواجهة المخاطر. لذلك، فإن الهدف من هذا البحث لا يقتصر على إثبات العلاقة الإحصائية، بل يتعداها إلى تقديم فهم أعمق لآليات التفاعل بين العمق المالي والاستقرار المصرفي ضمن بيئة الاقتصاد العراقي.

في ضوء ما تقدم، قسم البحث إلى عدة أجزاء تمثلت بالمنهجية والدراسات السابقة والإطار النظري للعمق المالي والاستقرار المصرفي ومن ثم الجانب التحليلي والاستنتاجات والتوصيات ومصادر البحث.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: منهجية البحث

1. مشكلة البحث:

يعاني القطاع المصرفي العراقي من تحديات تتعلق بتوسيع قنوات التمويل وتفعيل أدوات الوساطة المالية بما يحقق الاستقرار المصرفي المستدام. ورغم وجود تطورات تدريجية في بعض المؤشرات، إلا أن العلاقة بين

العمق المالي والاستقرار المصرفي لا تزال بحاجة إلى دراسة تحليلية تستند إلى مؤشرات كمية موثقة، ومن هنا تنطلق مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

ما هو دور مؤشرات العمق المالي في تحقيق الاستقرار المصرفي في العراق؟

2. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

أ. تحليل تطور مؤشرات العمق المالي في العراق خلال المدة 2014-2023.

ب. قياس العلاقة بين مؤشرات العمق المالي ومؤشرات الاستقرار المصرفي.

ت. بيان مدى تأثير مؤشرات العمق المالي في تعزيز متانة القطاع المصرفي العراقي.

3. أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال تناوله لموضوع يربط بين جانبيين حيويين في البنية المالية، وهما: التوسع في الوساطة المالية (العمق المالي) والحفاظ على متطلبات الأمان والاستقرار المصرفي، كما تكمن أهميته في توفير تحليل يستند إلى بيانات رسمية ومؤشرات معتمدة يمكن الإفادة منها في وضع سياسات مصرفية متوازنة.

4. فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضيتين أساسيتين تتمثل بالآتي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية قوية ومعنوية بين مؤشر العمق المالي المركب ومؤشر الاستقرار المصرفي المركب خلال الفترة (2014-2023)، مما يعكس تفاعلاً استراتيجياً بين توسع الوساطة المالية ومتطلبات الأمان المصرفي.

الفرضية الثانية: يؤثر مؤشر العمق المالي المركب تأثيراً موجباً ومعنوياً في مؤشر الاستقرار المصرفي المركب، عند مستوى دلالة إحصائية ≥ 0.01 ، مما يدل على أن تعزيز العمق المالي يُفضي إلى تحسّن الاستقرار المصرفي في العراق.

وينبثق من هذه الفرضية الأولى مجموعة من الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة ارتباط معنوية بين نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي ونسبة كفاية رأس المال.
2. توجد علاقة ارتباط معنوية بين نسبة ائتمان القطاع العائلي ونسبة تغطية السيولة (LCR).
3. توجد علاقة ارتباط معنوية بين نسبة الائتمان إلى الودائع ونسبة القروض المتعثرة.

وينبثق من هذه الفرضية الثانية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

1. تؤثر نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي بشكل معنوي في مؤشر كفاية رأس المال.
2. يؤثر ائتمان القطاع العائلي بشكل معنوي في نسبة تغطية السيولة.
3. تؤثر نسبة الائتمان إلى الودائع بشكل معنوي في نسبة القروض المتعثرة.

5. منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحليل البيانات والمؤشرات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، ومقارنة سلوك هذه المؤشرات عبر الزمن لقياس مدى تأثير مؤشرات العمق المالي على مؤشرات الاستقرار المصرفي.

6. مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد البحث على البيانات الثانوية، المتمثلة في:

- أ. النشرات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء.
- ب. تقارير المؤسسات المالية الدولية مثل IMF و World Bank.
- ت. الدراسات النظرية ذات العلاقة المنشورة في المجلات العلمية المحكمة.

7. أدوات التحليل الإحصائي:

تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- أ. معامل الارتباط (Pearson) لقياس العلاقة بين المتغيرات.
- ب. الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لقياس تأثير المتغيرات المستقلة (العمق المالي) في المتغيرات التابعة (الاستقرار المصرفي)، وقد تم استخدام برنامج EViews لإجراء التحليل الكمي.

8. حدود البحث:

1. الحدود الزمنية: المدة (2014-2023) استناداً لتوفر تقارير رسمية موثقة.
2. الحدود المكانية: العراق، ممثلاً بالبنك المركزي والمصارف التجارية الخاضعة له.
3. الحدود الموضوعية: دراسة العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والاستقرار المصرفي، دون التطرق لتفضيلات السياسة النقدية أو السوق المالية.

ثانياً: الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث

هدفت دراسة (حردان وحمد، 2024) إلى تحديد أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في العراق وبناء نموذج قياسي يمكن استخدامه في قياس هذا الأثر وذلك من خلال السلاسل الزمنية التي يبني عليها النموذج القياسي وتطبيق الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية، وقد توصل البحث إلى أن الضعف الحاصل في القطاع الخاص وعدم حصوله على فرص النهوض بواقع الاقتصاد العراقي لأسباب متعددة منها حجم الإنفاق الحكومي الكبير والذي طال أغلب الجوانب مختلف القطاعات الاقتصادية في البلد وضعف القطاع الخاص وصغر حجمه وضرورة تطوير سوق المال في العراق بما يخدم مصلحة الاقتصاد العراقي. كما هدفت دراسة (جبريل واحمودة، 2025) إلى قياس أثر العمق المالي على التضخم في ليبيا خلال الفترة 1990-2020 باستخدام نموذج قيمة الانحدار الذاتي (VAR) وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل القصير بين عرض النقود والتضخم وأن عرض النقود له علاقة سببية بالتضخم.

كما أكدت دراسة (عبد وظاهر، 2022) إلى أن تحليل مؤشرات العمق المالي في مصر وقياس أثرها على النمو الاقتصادي وقد تم تقدير العلاقة الدالية بين مؤشرات العمق المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي معبراً عن النمو الاقتصادي باستخدام دالة الانحدار المتعدد بالصيغة اللوغاريتمية وقد توصل البحث إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين مؤشرات العمق المالي (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، الودائع، السيولة المحلية) والناتج المحلي الإجمالي.

وأكدت دراسة (الخطيب وكنعان، 2023) إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين العمق المالي ومعدل التضخم في سورية للفترة 1980-2018 باستخدام اختبار فيليبس-اولياريس للتكامل المشترك واختبار سببية جرانجر وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين العمق المالي ومعدل التضخم في الأجل الطويل وأن هناك أثر طردي لكل من العمق المالي وسعر الصرف في معدل التضخم في الأجل الطويل.

وتهدف دراسة (النقيب، 2021) إلى تحديد العلاقة السببية بين العمق المالي في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1982-2019 وقد تم استخدام ثلاثة مؤشرات للعمق المالي وهي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص والعرض من النقود بمفهومه الواسع M2 والائتمان الممنوح للحكومة CP وتشير النتائج إلى أن الاقتصاد المصري شهد تطوراً وعمقاً مالياً على المستويين الكمي والكيفي، إلا أن ذلك لم ينعكس على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل.

وتهدف دراسة (عطيه والدلعاب، 2025) إلى بيان العلاقة بين العمق المالي وقطاع الأعمال في ليبيا، خصوصاً بعد التطورات المالية التي حدثت في القطاع المصرفي الليبي، إذ تم تحليل البيانات السنوية للفترة من 1980-2022 بواسطة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (NARDL) وأظهرت نتائج البحث وجود أثر إيجابي لمؤشر الائتمان على نمو قطاع الأعمال وأوصت بالعم على خلق مناخ مناسب لقطاع الأعمال من خلال رسم سياسة للمصارف التجارية من حيث (عرض النقود - منح القروض الائتمانية - تحديد حجم الودائع) بما يتناسب مع ظروف تحسين قطاع الأعمال، فضلاً عن رفع القيود المصرفية والإدارية.

وهدفت دراسة (Iheanacho, 2016) إلى تحليل أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي ومعرفة التغيرات التي تحدث بالاقتصاد النيجيري خلال الفترة 1981-2011، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة معنوية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، وأن هناك علاقة غير معنوية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في الأمد الطويل.

كما هدفت دراسة (Bakang, 2015) إلى تحديد العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في دولة كينا خلال الفترة 2000-2013 وقد تم استخدام التحليل القياسي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ في تحليل البيانات وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة تؤكد وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: الجانب النظري/العمق المالي، الاستقرار المصرفي

أولاً: العمق المالي:

يتمحور مفهوم العمق المالي حول زيادة توفير الخدمات المالية مع اختيار اوسع للخدمات الموجهة لجميع مستويات المجتمع وتمكينهم من الاستفادة منها وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (حردان وحمد، 2024: 77)، وبشكل عام يتمثل العمق المالي بارتفاع نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي

(عويش ومهيجر، 2023: 470)، ويمكن تعريفه أيضاً بكونه تراكم الموجودات المالية بمعدل أسرع من تراكم الإنتاج أو هو زيادة في المعروض من الموجودات المالية في اقتصاد دولة ما (السنجري والنعيمي، 2022: 138)، فالعمق المالي المرتفع يعني أن المعروض من الموجودات المالية كبير في حين أن العمق المالي المنخفض في الاقتصاد يعني أن العرض من الموجودات المالية صغير، وأن قياس العمق المالي ينطوي على مجموعة واسعة من الموجودات المالية بما فيها النقود (الخطيب وكنعان، 2023: 7) ويمكن لمستويات العمق المالي المرتفعة أن تحقق جملة من الأهداف تتمثل بزيادة فاعلية تبادل السلع والخدمات وجذب عدد كبير من المستثمرين وتنويع المخاطر بما فيها مخاطر السيولة والعمل بتغطيتها من خلال توزيع المخاطر (Nguena & Abimbola, 2013: 2)، وتبرز أهمية العمق المالي في تطوير القطاع المالي من خلال تنويع الأدوات المالية وتوسيع الأسواق فضلاً عن التوسع في تقديم الخدمات المالية لأن النظام المالي السليم والقوي سيؤدي إلى تطور القطاع المالي الذي يرتبط بصورة إيجابية بمستويات النمو الاقتصادي والدخل (عبد وظاهر، 2022: 572)

وهناك العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس العمق المالي منها الكمية التقليدية والمؤشرات الهيكلية والمؤشرات النوعية، وهذه المؤشرات تختلف حسب درجة العمق المالي للبلد والظروف التي يمر بها، ويعد قياس العمق المالي ضرورة لمعرفة مدى عمق القطاعات المالية ودرجة تطورها، ومن أبرز هذه المؤشرات مؤشر نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ يوضح هذا المؤشر مدى عمق القطاع المالي إذ يقيس الأموال الفعلية الموجهة للقطاع الخاص والتي تنعكس في زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الائتمان المقدمة لتحسين الوساطة المالية وتطوير القطاعات الإنتاجية (عبد الرحمن، 2024: 1768) وهناك مؤشر آخر للعمق المالي يتمثل بقسمة نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ يقيس هذا المؤشر معدل نمو القطاع المصرفي ومستوى الوساطة المالية كما يقيس كمية الأموال الفعلية الموجهة للقطاع الخاص، إن ارتفاع هذه النسبة يعني تعزيز العمق المالي وتقوية الروابط بين القطاع المصرفي والاقتصاد الحقيقي، وقد أوصت لجنة بازل ضمن مقرراتها بضرورة عدم زيادة فجوة الائتمان عن 2%، كون هذه الزيادة وحسب التجارب الدولية تؤدي إلى وقوع أزمات مالية (علي وأحمد، 2021: 530) أما المؤشر الأخير للعمق المالي والمتمثل بنسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي فيعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن حجم التعامل المصرفي، إذا توجد علاقة طردية بين قدرة القطاع المصرفي وإمكانياته على جذب الودائع متوسطة والطويلة الأجل والمتمثلة بودائع التوفير والودائع الثابتة والتي لها أهمية كبيرة جداً في تمويل الاستثمارات

طويلة الأجل، ويعتبر هذا المؤشر مقياس نوعي للعمق المالي وأن ارتفاع هذه النسبة يمكن تفسيرها على أنها تحسن في الودائع المصرفية وغيرها من الموجودات (Kumar, 2015: 192).

أما المؤشرات الهيكلية فتمثل بثلاثة مؤشرات رئيسية وهي نسبة النقد الواسع إلى النقد الضيق ($M2/M1$) ترتبط هذه النسبة طردياً مع العمق المالي فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تطور النظام المالي وتوسع الودائع الادخارية أكبر من أرصدة المعاملات، ونسبة الأدوات الموجودة في سوق الأوراق المالية إلى النقد الواسع ($S/M2$) إذ تستخدم هذه النسبة كمؤشر للتوازن بين المؤسسات الوسيطة وأسواق الأوراق المالية في النظام المالي وكلما زادت هذه النسبة زاد العمق المالي (علاقة طردية) (علي وأحمد، 2021: 530)، ونسبة رقم مبيعات المشتقات المالية إلى رقم أعمال المبيعات في أسواق الأدوات التقليدية (D/P) تقيس هذه النسبة أهمية طرق إدارة المخاطر (المشتقات المالية) إلى التبادل النقدي (المادي والملموس) فكلما تطورت الأسواق المالية وتزيد هذه النسبة ويشير ذلك إلى وجود عمق مالي (الأمين، 2023: 8).

ثانياً: الاستقرار المصرفي:

يمكن تعريف الاستقرار المصرفي بأنه العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينطوي على غياب التوترات في هذا الجهاز مما ينعكس سلباً في الاقتصاد (Narayanan & Davli, 2004:4) ولمعرفة درجة استقرار القطاع المصرفي في أي بلد يجب معرفة إجمالي القيمة السوقية للموجودات المملوكة وقيمة الديون الكلية، إذ يتحقق الاستقرار المصرفي عندما تكون القيمة السوقية للموجودات المملوكة من قبل القطاع المصرفي أكبر من قيمة الديون الكلية، أما عندما تكون القيمة السوقية للموجودات المملوكة أقل قيمة الديون الكلية يكون القطاع المصرفي في حالة انكماش (Jokipil & Monnin, 2013:3) ويمكن تحديد أهمية تحقيق الاستقرار المصرفي من خلال تحديد نقاط القوة والضعف للمصارف وتحديد هل أن المصارف تواجه أزمات مصرفية محتملة وما هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وتهيئة البيئة الملائمة لجذب الاستثمار المحلي والخارجي (يوسف، 2021: 164) وهناك أسباب عديدة ظهرت في الآونة الأخيرة يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار في القطاع المصرفي أهمها عولمة الأسواق المالية وظهور الكثير من الأزمات المالية التي أدت إلى الحد من فاعلية الأدوات التقليدية الهادفة إلى ضمان استقرار النظام المصرفي (حبي، 2013: 44). ومن أبرز مؤشرات قياس الاستقرار المصرفي:

1. نسبة كفاية رأس المال: تعكس قدرة المصارف على امتصاص الخسائر ومواجهة المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل. وتعد من أهم مؤشرات قوة ومتانة المركز المالي وهي مقياس لقدرة المصرف

على تغطية المخاطر المرتبطة بموجوداته إذ كلما زادت نسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر زادت قدرة المصرف على امتصاص الخسائر وتحقيق الاستدامة المالية (Hernando & Carrascal, 2005: 22).

2. نسبة تغطية السيولة (LCR): وتقيس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال الموجودات السائلة عالية الجودة، وتهدف هذه النسبة إلى التأكد من احتفاظ المصرف بقدر كافي من هذه الموجودات الغير مرهونة لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة خلال 30 يوم القادمة في ظل سيناريو للظروف غير المواتية، ويجب أن لا تقل نسبة تغطية السيولة في جميع الأحوال عن 100%، أي بمعنى آخر يجب أن تتساوى الموجودات السائلة عالية الجودة على الأقل صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة والتي تكون النسبة عندها مساوياً للواحد الصحيح لتساوي البسط مع المقام، ويجب على المصارف أن تحافظ على أن تكون النسبة أكبر من الواحد أو على أقل تقدير مساوية للواحد خلال الفترة التي قد يتعرض لها المصرف خلال فترة 30 يوم (عبد، 2023: 302).

3. نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض: تعكس جودة محفظة القروض ومستوى المخاطر الائتمانية التي تواجهها المصارف (Davli & Narayanan, 2004: 4)، وتمثل نسبة القروض المتعثرة القروض التي يعجز الزبائن عن سدادها إلى إجمالي القروض الممنوحة، وتعد من المؤشرات السلبية المؤثرة في جودة الموجودات، إذ إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى ضعف في سياسات الإقراض والتحصيل، ويؤدي إلى تآكل الأرباح ويهدد المركز المالي (Afroj, 2022: 41). وتُظهر الدراسات وجود علاقة عكسية قوية بين NPL وقوة المركز المالي، إذ تؤدي القروض الرديئة إلى ارتفاع المخصصات وخسائر التشغيل (الشمري، 2024: 113).

المبحث الثالث

المحور الأول: الجانب التطبيقي:

بعد استعراض الأطر النظرية والدراسات السابقة، ينتقل البحث إلى الجانب التطبيقي بوصفه المرحلة الأكثر أهمية في اختبار الفرضيات الموضوعية. إذ يقوم هذا الجزء على توظيف البيانات السنوية الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي والجهاز المركزي للإحصاء، لتقدير طبيعة العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والاستقرار المصرفي خلال المدة (2014-2023).

وقد جرى اعتماد مجموعة من الأساليب الإحصائية والقياسية لتتبع السلوك الزمني للمؤشرات، بدءاً بالتحليل الوصفي لرصد التغيرات والاتجاهات العامة، مروراً بقياس قوة الترابط بين المتغيرات باستخدام معامل الارتباط (Pearson)، وانتهاءً ببناء نماذج انحدار خطي بسيط ومتعدد لقياس حجم الأثر المباشر وغير المباشر لمؤشرات العمق المالي على عناصر الاستقرار المصرفي.

إن اختيار هذه الأدوات لم يكن عشوائياً، بل استند إلى طبيعة الفرضيات التي افترضت وجود علاقات طردية أو عكسية بين المؤشرات، وكذلك إلى ملائمة الأساليب الإحصائية لاختبار العلاقات الجزئية (بين كل مؤشر وآخر) والعلاقات الكلية (بين المؤشر المركب للعمق المالي والمؤشر المركب للاستقرار المصرفي). وعليه، فإن هذا الجزء يمثل التطبيق العملي الذي يجيب عن تساؤل البحث المركزي: *إلى أي مدى يسهم العمق المالي في ترسيخ الاستقرار المصرفي في العراق؟*

وبناءً على ذلك، تم تقسيم التحليل إلى محورين أساسيين:

1. التحليل الجزئي: لاختبار الفرضيات الفرعية المتعلقة بتأثير كل مؤشر من مؤشرات العمق المالي (الائتمان إلى الناتج المحلي، ائتمان القطاع العائلي، الائتمان إلى الودائع) على مؤشرات الاستقرار المصرفي الثلاثة (كفاية رأس المال، تغطية السيولة، القروض المتعثرة).

2. التحليل الكلي: لاختبار الفرضيتين الرئيسيتين من خلال دراسة العلاقة بين المؤشر المركب للعمق المالي والمؤشر المركب للاستقرار المصرفي باستخدام نماذج الارتباط والانحدار.

إن نتائج هذا التحليل لا تقتصر على إثبات أو نفي الفرضيات إحصائياً، بل تسعى إلى تقديم قراءة معمّقة لكيفية انعكاس التوسع في الوساطة المالية على متانة الجهاز المصرفي العراقي، وهو ما يعزز القيمة التطبيقية لهذا البحث.

الجدول (1): مصفوفة معامل الارتباط (Pearson) بين المتغيرات المدروسة (المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى نتائج مصفوفة الارتباط)

المتغيرات	الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي	ائتمان عائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	الائتمان إلى الودائع	كفاية رأس المال	تغطية السيولة	القروض المتعثرة
الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي	1.00	0.997	-0.987	-0.234	0.104	-0.985
ائتمان عائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.997	1.00	-0.981	-0.144	0.200	-0.971
الائتمان إلى الودائع	-0.987	-0.981	1.00	0.271	-0.091	0.990
كفاية رأس المال	-0.234	-0.144	0.271	1.00	0.937	0.133
تغطية السيولة	0.104	0.200	-0.091	0.937	1.00	-0.017
القروض المتعثرة	-0.985	-0.971	0.990	0.133	-0.017	1.00

من خلال جدول 1 نلاحظ أن مؤشر نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مقابل كفاية رأس المال كان معامل الارتباط سلبي ضعيف إذ بلغت قيمته (-0.234)، مما يشير إلى أن التوسع في التمويل لا ينعكس بالضرورة إلى في دعم قاعدة رأس مال المصرف. أما مؤشر نسبة ائتمان القطاع العائلي مقابل كفاية رأس المال كان معامل الارتباط علاقة سلبية ضعيفة إذ بلغت قيمته (-0.144)، وهذا يعكس أثراً محدوداً للتمويل العائلي على المتانة الرأس مالية للمصارف. أما مؤشر نسبة الائتمان إلى الودائع مقابل كفاية رأس المال علاقة موجبة معتدلة (0.271)، توجي بأن توظيف الودائع في الإقراض قد يرتبط جزئياً بتحسين رأس المال عند إدارة المخاطر بكفاءة. أما علاقة مؤشرات العمق المالي مع جودة الموجودات (الائتمان إلى الناتج، والائتمان العائلي)، يرتبطان ارتباط سلبي مع القروض المتعثرة (-0.985 و -0.971) مما يدل على أنه كلما زاد النشاط الائتماني المنضبط انخفضت الديون المتعثرة.

الجدول (2): نتائج الانحدار الخطي المتعدد (المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد)

المتغير التابع: نسبة كفاية رأس المال، المتغير المستقل: مؤشرات العمق المالي

المتغير	المعامل (β)	الخطأ المعياري	t-قيمة	الاحتمالية (P-value)
الثابت (Constant)	11.269	2.585	4.36	0.004
الائتمان إلى الناتج المحلي	-0.064	0.114	-0.56	0.591
ائتمان القطاع العائلي إلى الناتج المحلي	0.404	0.184	2.20	0.053
الائتمان إلى الودائع	-0.125	0.027	-4.66	0.003

- R-squared = 0.924
- F-statistic = 24.63 (P < 0.001)

ولتحليل نتائج الجدول رقم 2 نلاحظ أن ($R^2 = 92.4\%$) وهذا يعني أن نموذج الانحدار يفسر نسبة كبيرة من التغير في كفاية رأس المال استناداً إلى مؤشرات العمق المالي الثلاثة، أما نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي فإن تأثيره كان غير معنوي ($P = 0.59$)، أي لا يفسر فروقات كفاية رأس المال بشكل قوي، أما نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد كان تأثيره إيجابياً وقريباً من المعنوية الإحصائية ($P = 0.053$)، مما يشير إلى دور مهم ولكنه محدود إحصائياً في دعم الاستقرار الرأسمالي. أما نسبة الائتمان إلى الودائع: تأثيره سلبي ومعنوي جداً ($P = 0.003$)، ما قد يدل على أن الإفراط في الإقراض مقارنة بالودائع قد يقلل من كفاية رأس المال بسبب ارتفاع المخاطر.

الجدول (3): نتائج الانحدار الخطي المتعدد - نسبة تغطية السيولة (LCR)

المتغير	المعامل (β)	الخطأ المعياري	t-قيمة	الاحتمالية (P-value)
الثابت (Constant)	4.98	3.13	1.59	0.163
الائتمان إلى الناتج	-0.13	0.19	-0.71	0.502
ائتمان عائلي	-0.25	0.32	-0.77	0.469
الائتمان إلى الودائع	0.14	0.03	5.11	0.002

- R-squared = 0.895
- F-statistic = 17.96 (P < 0.001)

يتضح من الجدول رقم 3 أن نسبة التفسير ($R^2 = 89.5\%$) تشير إلى أن النموذج يفسر نسبة عالية من التغير في نسبة تغطية السيولة بالاعتماد على متغيرات العمق المالي الثلاثة. أما نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد كان تأثيره سلبي وغير معنوي إذا كانت قيمته ($P = 0.502$)، مما يدل على أن حجم الائتمان العام لا يسهم بشكل واضح في تحسين مستويات السيولة لدى المصارف، أما نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد كان تأثيره سلبي وغير معنوي إذا كانت قيمته ($P = 0.469$)، ما يشير إلى أن التمويل العائلي لا ينعكس بوضوح على قدرة المصرف على الاحتفاظ بسيولة آمنة، أما نسبة الائتمان إلى الودائع فقد كان تأثيره إيجابي ومعنوي إذ بلغت قيمته ($P = 0.002$)، وهذا يعني أن زيادة نسبة الإقراض إلى الودائع تؤدي إلى تحسن في نسبة تغطية السيولة، وربما يعكس قدرة المصرف على إدارة موارده التشغيلية بكفاءة دون المساس بمتطلبات السيولة الفورية.

الجدول (4): نتائج الانحدار الخطي المتعدد - نسبة القروض المتعثرة (NPLs)

المتغير	المعامل (β)	الخطأ المعياري	t-قيمة	الاحتمالية (P-value)
الثابت (Constant)	19.75	1.65	11.96	0.000
الائتمان إلى الناتج	-0.18	0.10	-1.77	0.122
ائتمان عائلي	-0.25	0.18	-1.41	0.208
الائتمان إلى الودائع	0.09	0.02	4.60	0.003

- R-squared = 0.911
- F-statistic = 21.34 (P < 0.001)

يتضح من الجدول رقم 4 أن نسبة التفسير ($R^2 = 91.1\%$) تُظهر أن النموذج يشرح نسبة كبيرة من التباين في القروض المتعثرة استناداً إلى مؤشرات العمق المالي الثلاثة، أما نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي فقد كان تأثيره سلبي لكنه غير معنوي إذ بلغت قيمته ($P = 0.122$)، مما يوحي بأن التوسع الكلي في الإقراض لا يفسر

بشكل مباشر تحسن أو تراجع جودة الموجودات، أما نسبة ائتمان القطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد كان تأثيره سلبي وغير معنوي ($P = 0.208$)، ما قد يعكس محدودية أثر التمويل العائلي المباشر على نسب التعثر المصرفي، أما نسبة الائتمان إلى الودائع فقد كان تأثيره موجب ومعنوي إذ بلغت قيمته ($P = 0.003$)، ما يعني أن كلما ارتفعت نسبة الإقراض مقارنة بالودائع، زادت احتمالية تعثر القروض، ما يشير إلى أن النمو الائتماني غير المنضبط قد يُهدد جودة الأصول الائتمانية للمصارف.

المحور الثاني: التحليل على المستوى الكلي للمتغيرات

أولاً: مصفوفة الارتباط (معامل ارتباط Pearson):

جدول (5): ارتباط العمق المالي المركب بالاستقرار المصرفي المركب

المؤشر	مؤشر العمق المالي المركب	مؤشر الاستقرار المصرفي المركب
مؤشر العمق المالي المركب	1.000	0.911
مؤشر الاستقرار المصرفي المركب	0.911	1.000

يتضح من الجدول رقم 5 أن معامل الارتباط بلغ (0.911) وهذا يدل على علاقة طردية قوية جداً بين المؤشرين، وكلما زاد مؤشر العمق المالي، زاد مؤشر الاستقرار المصرفي، ما يعزز الفرضية التي تقول بأن توسيع القاعدة الائتمانية وتنوع مصادر التمويل يسهمان في تعزيز استقرار النظام المصرفي، وأن هذه العلاقة قوية إحصائياً تعزز وتدعم التوجه نحو استخدام مؤشر مركب يعكس الأداء المالي العام في تفسير التغيرات في الاستقرار المصرفي.

ثانياً: نتائج الانحدار الخطي البسيط:

جدول (6): نتائج الانحدار الخطي البسيط

المؤشر	المعامل (β)	الخطأ المعياري	t-قيمة	الاحتمالية (P)	حدود الثقة (95%)
الثابت (α)	-51.84	17.59	-2.95	0.018	[-92.4 , -11.28]
مؤشر العمق المالي	+2.98	0.48	6.25	0.0002	[+1.88 , +4.08]

ولتحليل نتائج الجدول رقم 6 نلاحظ ان قيمة معامل التحديد كانت قد بلغت ($R\text{-squared} = 0.926$) وهذا يشير إلى أن 92.6% من التغير الحاصل في الاستقرار المصرفي يمكن تفسيره بواسطة مؤشر العمق المالي، ما معامل التأثير فقد بلغت قيمته ($\beta = +2.98$) وهذا يعني أن كل وحدة زيادة في العمق المالي تؤدي إلى زيادة قدرها 2.98 نقطة في الاستقرار المصرفي، أما قيمة P-value فقد بلغت (0.0002) وهذا يعني أن

العلاقة معنوية عند مستوى دلالة 1%، أما قيمة الثابت ($\alpha = -51.84$) وهذا يشير إلى أن المستوى الابتدائي للاستقرار المصرفي بدون أثر العمق المالي كان منخفضاً، لكن العمق المالي يعوّض هذا النقص بشكل كبير.

الاستنتاجات

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1. توجد علاقة معنوية قوية بين المؤشر المركب للعمق المالي والمؤشر المركب للاستقرار المصرفي، وهذا يدل على أن توسيع الخدمات الائتمانية المصرفية ينعكس إيجاباً في الاستقرار المصرفي.
2. تعد نسبة الائتمان إلى الودائع النسبة الأكثر تأثيراً على الاستقرار المصرفي، وقد ظهر تأثيرها الإيجابي على نسبة تغطية السيولة وتأثيرها السلبي على كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة، مما يشير إلى ضرورة الموازنة بين التوسع الائتماني ومتطلبات كفاية رأس المال.
3. من خلال النتائج التي تم التوصل إليها نلاحظ أن هناك تحسن واضح بنسبة كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل مما يعكس قوة ومثانة المصارف العراقية في مواجهة الأزمات والمخاطر.
4. من خلال النتائج التي تم التوصل إليها نلاحظ ارتفاع نسبة تغطية السيولة (LCR) في عام 2023 إلى 128% وهذا يدل على قدرة المصارف العراقية على إدارة السيولة بكفاءة وفاعلية مما يعكس قدرتها على تسديد الالتزامات في الأجل القصير.
5. انخفاض نسبة القروض المتعثرة من 8.9% إلى 5.9% خلال فترة البحث وهذا مؤشر إيجابي ولكن تبقى هذه النسبة أعلى من النسبة المقررة في المعايير الدولية.

التوصيات

- بناء على النتائج التي توصل إليها البحث توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها:
1. تطوير سياسات ائتمانية متحفظة تهدف إلى زيادة جودة الإقراض وتقليل نسب التعثر من خلال تحسين إجراءات التقييم الائتماني وإجراءات المتابعة وتحصيل القروض.
 2. تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي في ضبط نسب الائتمان إلى الودائع، مع منع المصارف من الإفراط في منح القروض بدون سياسة مسبقة والذي قد يؤدي إلى زيادة المخاطر.
 3. توسيع نطاق الشمول المالي في المصارف من خلال تقديم خدمات مالية حديثة للزبائن جدد ومن مختلف شرائح المجتمع خاصة الفقيرة منها، مما يعزز العمق المالي.

4. تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي في مجال إدارة السيولة المصرفية وضمان الالتزام بمقررات لجنة بازل الثالثة فيما يتعلق بالسيولة بالأجل القصير والسيولة بالأجل البعيد.
5. تعزيز الإفصاح والشفافية في القوائم المالية بما يعزز من ثقة المستثمرين في المصارف ويحسن من صورة القطاع المصرفي العراقي محلياً ودولياً.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

1. الأمين، مكاسة محمد. (2023). مؤشرات العمق المالي للأسواق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة بورصة قطر للأوراق المالية. رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
2. حبي، ميساء سعد جواد. (2013). دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية (1995-2011). رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.
3. الخطيب، عبد الله محمد غازي، وكنعان، علي. (2023). العلاقة الديناميكية بين العمق المالي للمؤسسات المالية ومعدل التضخم في سورية للفترة. (1980-2018) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، 39.
4. السنجري، أسماء أحمد، والنعمي، زهراء أحمد. (2022). قياس أثر العمق المالي في الشمول المالي بالتطبيق على العراق ومصر. مجلة تنمية الريفين، 41(135).
5. الشمري، سيماء حسن محمد علي. (2024). تأثير مؤشرات المتانة المالية في تحقيق الاستقرار المصرفي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (2006-2022). وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث للعلوم الاجتماعية والإنسانية والصرف، جامعة كربلاء.
6. عبد الرحمن، عمرو عبد الله حسن. (2024). أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الصين. مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، 4(15).
7. عبد، إبراهيم أحمد، وظاهر، غسان طارق. (2022). تحليل مؤشرات العمق المالي وأثرها على النمو الاقتصادي: مصر أنموذجاً. (2005-2020) مجلة الغري لكلية الإدارة والاقتصاد، 18(4).
8. عبد، مؤيد محمد عبد. (2023). قياس علاقة نسبة تغطية السيولة (بازل 3) على العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات: دراسة حالة مصرف جي بي مورغان. مجلة وارث العلمية، 5(15).

9. عطية، علي منصور، والدلعاب، أبو بكر خليفة. (2025). تقدير أثر مؤشرات العمق المالي المصرفي على قطاع الأعمال في ليبيا. (1980–2022) مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد، جامعة سرت، (1)8.

10. النقيب، أنور محمود عبد العال. (2021). العلاقة السببية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر للفترة. (1982–2019) المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 2(2/3).

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Afroj, F. (2022). Financial strength of the banking sector in Bangladesh: A CAMEL framework analysis. *Asian Journal of Economics and Banking*, 6(3), 353–372.
2. Bakang, M. L. N. (2015). Effects of financial deepening on economic growth in Kenya (2000–2013). *International Journal of Business and Commerce*, 4(7), 1–20.
3. Hernando, I., & Martínez-Carrascal, C. (2005). The impact of financial variables on firms' real decisions: Evidence from Spanish firm-level data. BIS Papers No. 22, Bank for International Settlements.
4. Iheanacho, E. (2016). The impact of financial development on economic growth in Nigeria: An ARDL analysis. *Economies*, 4(26), 1–12.
5. Kumar, S. (2015). *Measuring Financial Development in India*. New Delhi: Prentice-Hall
6. Narayanan, S., & Dalvi, R. (2004). *Assessment of Financial Stability Reports: The Case of Sveriges Riksbank*. Stockholm School of Economics.
7. Nguena, C., & Abimbola, T. (2013). Financial Deepening Dynamics and Implication for Financial Policy Coordination in a Monetary Union: The Case of WAEMU. African Economic Conference – Regional Integration in Africa.